تفاعلا مع رؤية الشخصية السياسية المعروفة محمد صالح هدران

الحكم المحلي كامل الصلاحيات هو الخيار الصائب للحفاظ على مستقبل الوحدة اليمنية

تناولت صحيفة 14 أكتوبر يوم الثلاثاء الماضي 8 أبريل العدد 14077 والخميس الماضي 10 ابريل العدد14079 رؤية مقدمة من الشخصية السياسية المعروفة محمد صالح هدران وكيل محافظة أبين حول الحكم المحلي كامل الصلاحيات وكذا إيضاحات ومقترحات لسبل تنفيذها وبالرغم من اقتصارها على مرتكزات وأفكار أساسية مهمة تضمنت جوانب محددة في المحافظة (الإقليم) وترك بقية الجوانب للمركز دون التطرق إليها إلا أنها تناولت جوانب ايجابية لا يجب إغفالها.

محمد صالح هدران

علي محمد مقباس

ولما تشهده بلادنا هذه الأيام من تطورات متسارعة في الحياة السياسية فإن النظر إلى ما احتوته الرؤية وما تهدف إليه لا تجعل قراءتها عابرة بل جعلت الكثيرين يتوقفون أمامها لتحليلها رغم تواضعها. وللوقوف أمام ايجابياتها كونها تميزت بمميزات عديدة وتختلف عن أي رؤية كونها اولا: مقدمة بصورة شخصية من صاحبها وليست رؤية حزب بذاته، وثانيا: تمثل أداة آمنة تضمن الحفاظ على الوحدة اليمنية وطريقاً وخياراً مناسباً يحصنها مستقبلاً من أي خطر وسلاحا يضع حداً لتلك التطاولات التي تسيء إليها وترجع أسباب تردي الأوضاع إليها وتشويهها كما إنها شخصت المشكلة ووضعت الحل والمعالجة الصائبة لوقف زحف الخطر الذي يهددها، أما الميزة الثالثة فهي صادرة من شخصية وطنية سياسية كان لها الدور والإسهام الفعال في الدفاع عن الوحدة اليمنية عام 94م وبالتالي فان رؤية تصدر من شخصية لها ذلك الدور لابد من تحليلها وإثرائها لتميزها بالانفتاح وفتح النقاش وهنا أردت من خلال هذه السطور أن أسلط الضوء على الجانب الايجابي التي تهدف إليه للحفاظ على الوحدة اليمنية وهذا لا يعني بالضرورة خلوها من النواقص أو الجوانب السلبية..

معروف للجميع أن الدول التي توحدت وكانت دويلات في السابق وأصبحت في دول مركزية تتسبب مركزيتها الحادة وشموليتها في تفككها وانهيارها لبروز الصراعات المناطقية فيها والتناحر بني تكويناتها الاجتماعية ولا نذهب بعيداً فمثلاً التناحر والصراع الذي حدث في الشطر الجنوبي سابقا منذ الاستقلال 67م إلى عام 90م كان بسبب دمج كيانات (دول) لها طابعها الثقافي ويتمتع أبناؤها بمكانة اجتماعية وسياسية في دويلاتهم وعند الانتقال إلى الدولة الموحدة الجديدة ذات الطابع الاندماجي، وفقدوا فيها تلك المصالح السياسية والاقتصادية وبالتالي كان سببا رئيسياً في الصراعات والاقتتال فيما بينهم لذا فان الهدف الذي حرصت عليه الرؤية هو جعلها طريقاً أو سلاحاً للحفاظ على المنجز الوطني بتحقق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م كما إنها تعد وجهة نظر لمشروع وطني كبير يؤمن بناء دولة يمنية موحدة ومستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعيا وثقافياً من خلال ما تمنحه إذا ما أثريت بالآراء والأخذ بها للوحدة الإدارية المحافظة(الإقليم) على حد وصف كاتب الرؤية من تفويض لممارسة هيئة المحافظة أو المديرية الصلاحيات الكاملة لمعالجة كافة الاختلالات التي تنشا بين الحين والآخر في تكوينات الوحدة الإدارية والتعارض مع المركز وإنهاء ذلك التعارض والإشكالية التي أدت سابقاً إلى خلق مناخ خصب لتفشي الفساد ومصادرة حقوق الأفراد والجماعات وتحليل البعض بأن السبب الذي أدى إلى بروز تلك الممارسات كان نتيجة إقصاء سياسي الأمر الذي جعل توظيفها سياسياً أمراً سهلا فالتفويض للمحافظات لا شك انه سيوفر عنصراً مهماً لإرساء قاعدة انطلاق المعالجات الصائبة لتلك الظواهر. فالرؤية تركت الباب مفتوحاً أمام الجميع لإثرائها بالنقاشات وهذا يعكس الحرص الوطني الشديد لصاحبها على ألا تكون موضع الاحتكار والإغلاق وانما فتحها أمام الجميع لتلامس نبض المواطن وتشمل تطلعاته وآماله في بناء الدولة العصرية الحديثة من خلال إشراكه في الرأي وعدم استثنائه وهذه خطوة جريئة تحسب في ميزان الاستاذ الوكيل/ هدران لقطع الطريق أمام أولئك الذين يحاولون استغلال مطالب المواطنين للحصول على حقوقهم الفردية والمجتمعية والاقتصادية والتنموية والثقافية وتحويلها إلى مطالب سياسية يراد تحويلها إلى وسيلة وأداة لإطلاق مشاريع سياسية وجهوية تضر بالوحدة اليمنية وتنهش في جسدها وتؤثر على النسيج الاجتماعي للمجتمع وتعيق النشاط الاقتصادي الفردي والجماعي والمؤسسي بل و الأسوأ من ذلك تسييسها و نقلها إلى مربع خطير (مسيرات وأعمال شغب كما حصل في الأيام الماضية في بعض المديريات في بعض المحافظات) أي عدم تدارك استغلال المطالب الحقوقية الحياتية (الخطر السياسي والاجتماعي المتصاعد) ومحاصرته وتشخيص أسبابه تشخيصاً واقعياً ومنطقياً ومعالجة الخلل معالجة صحيحة وحقيقية ووضع بالاعتبار المدى القصير والبعيد لديمومة واستمرارية المعالجات والابتعاد عن اللامبالاة لتضمن تلك المعالجات والحلول التأثير الممكن على شعور المواطن وحياته ليستعيد ثقته بالدولة وتعزيز هيبتها لصون حقوق الأفراد وتحقيق العدل الاجتماعي والمساواة بين أفراد المجتمع، أي أن الضرورة تستوجب أن تكون تلك المعالجات ذات طابع تأثيري ملموس يعالج حالة الغبن والتذمر التي تفرزها نفسية المواطن في التعامل العفوي اللامنظم ويعني بذلك أن كافة الحلول ينبغي أن تكون نابعة من الحس الوطني والشعور بالمسئولية وهو ما حرصت عليه الأفكار الأساسية التي تضمنتها وتعزز من حرية الفكر الثقافي لتحصين الوحدة الوطنية بثقافة وحدوية متناغمة مع أسس بناء الدولة والانتقال من حالة الركود التي سادت أنشطتها في السنوات الماضية إلى وضع البناء الوطني والتخلي عن التطرف السياسي والإيديولوجي الهدام الذي جعل مصلحة الأحزاب فوق المصالح العليا للمجتمع-أي ضرورة تحولها المنهجي لتصبح أحزاباً قادرة على التعاطي والتفاعل مع تطلعات المواطن لتأسيس الدولة اليمنية الحديثة(دولة المؤسسات والنظام والقانون) وقادرة على المشاركة السياسية الفاعلة على طريق وضع اللبنات الأولى لتأسيس وإيجاد الحكم الرشيد من جانب، ومن جانب آخر بان تكون مؤهلة وترتقي إلى مستوى المعارضة المفيدة المطلوبة.. أي المعارضة الحية البناءة المستوعبة للعمل لممارسة أنشطة خارج نشاطها وأهدافها وهذا بحد ذاته يعني سد ثغرة منبع الخطر والتنبؤ المبكر بالقادم وقطع الطريق أمامه، وجعل الجانب الشعبي المحلي في المحافظة هو الرقيب على تلك الانشطة، كما أن تناولها لجانب الأمن المحلي وإعداد رجل الأمن المحلي التي لاتتعارض مهامه مع مهام الأمن العام السيادي، يبرهن قطعا أن الاستقرار الأمني هو من ابرز مهام المحافظة والوحدات الإدارية لتكون الأجهزة الأمنية رديفا اساسيا للتنمية والعدالة ونشرها من خلال مجلس القضاء المحلي المستقل وعدم خضوعه لأي جهة في المحافظة،وكان تركيزها على الجانب الرقابي بتشكيل هيئة رقابية منتخبة من المجلس المحلي للمحافظة لا تتعارض مع مهام جهاز الرقابة والمحاسبة هو استشعارللضرورة التي تتطلب تفعيل هذا الجانب المهم لجعل القانون وتنفيذه ركيزة أساسية في كافة نواحي الحياة في المحافظة وتقف أمامه المؤسسات والمسؤلون والأفراد والجماعات بصورة متساوية والتخلص من المحاباة وإعادة هذا النشاط الرقابي بقوة الالتفاف الشعبي حوله لإصلاح الجهاز الإداري والمالي في الوحدات الإدارية.

أما التخطيط فقد كان جانباً اساسياً في مرتكزات الرؤية حيث تناوله الكاتب بشفافية ووضوح أكد أهميته كشريان رئيس في البناء المستقبلي للوحدات الإدارية وعدم تكرار الانفراد به من قبل المجلس المحلي أو لجان التخطيط في الهيئات الإدارية في المجالس المحلية أو الجهات الإدارية التي تقع عليها مهام التخطيط في المحافظة(الإقليم) إلى جانب حرصه على التخلص من عادة التخطيط المبالغ فيه ومشددا على أن تتبنى هيئة التخطيط في المحافظة(الإقليم) رسم برامجها وخططها بصورة دقيقة وفق إحصائيات دقيقة وإمكانات واضحة للموارد المالية يسهل تنفيذها، وينهي الالتواء والمغالطة والعشوائية والانفراد بالتخطيط أي يسد ثغرة الفساد التي أصبحت مرتعا خصباً للفاسدين.

ونستخلص بصورة عامة أن «رؤية الحكم المحلي كامل الصلاحيات» وإيضاحاتها ومقترحاتها التي قدمها وكيل محافظة أبين قد استوعبت في طياتها وأهدافها كثيراً من الجوانب لإرساء قاعدة متينة للانطلاق منها نحو إيجاد حكم محلي كامل الصلاحيات يؤمن استقرار الحياة السياسية والاقتصادية والمجتمعية لنمو وازدهار وطننا اليمني الحبيب الموحد وطن الـ22 من مايو الذي ناضل من اجل تحقيق وحدته كافة أبناء الوطن وقدم في سبيل ترسيخها قوافل كبيرة من الشهداء الأبرار.

تلك الرؤية وايضاحاتها ومقترحاتها وتطرقها للجوانب المهمة في حياة المواطن في المركز أو المحافظة (الإقليم) والتي جاءت كتعبير حقيقي عن واقعية التشخيص الذي يبين بان جذور المشكلة هي جوانب حياتية وحقوقية التي وضحت بان معالجتها هي منح هيئة المحافظة(الإقليم) المحلية ومديرياتها(مقاطعاتها) الصلاحيات الكاملة لإدارة شؤونها المحلية والتنموية والاجتماعية والاقتصادية بنفسها.كما تناولت إبقاء الجانب السياسي الحزبي والتعددي، وهو أساس الحكم في دولة الوحدة، في إطار ونهج وطني عام من اختصاص المركز حتى لا تصبح الأحزاب السياسية محصورة في نهجها السياسي متأثرة بالمناطقية او القبلية وما إلى ذلك(تنقية الأحزاب من لتصبح احزاباً وطنية فاعلة لها نظرة سياسية ثاقبة متجددة ومواكبة لمعطيات ومتطلبات بناء الدولة الحديثة والارتقاء ببرامجها وأنظمتها الداخلية إلى مستوى عال من الحس الوطني المستوعب لأهمية ان تكون الأحزاب السياسية الوطنية الوجه الأخر للحكم والتي تقع عليها مسئولية التوعية السياسية لأعضائها بالقبول بالآخر وتعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة وأن تتبنى أنشطة وبرامج سياسية واضحة تهدف إلى بناء المجتمع لتطوير نشاطها وعملها السياسي الحزبي الوطني الملتزم بقواعد الديمقراطية والعمل الديمقراطي المتعارف عليه، وان تكون فاعلة في العملية السياسية وتعمل على بث روح الأخوة والتسامح والتعاون والتكافل بين أفراد المجتمع الديمقراطي في ممارسة عملها وسلوكها الحزبي فكرياً واعلامياً وسياسياً واخلاقياً بصورة عقلانية مثلى تجعلها مبتعدة عن المناورات السياسية واختلاق الأزمات التي تؤكد إفلاسها السياسي.

كما أن الجانب الايجابي في الرؤية هو الفصل بين جهة إصدار تراخيص منظمات المجتمع المدني الحقوقية والنقابية والمهنية.. الخ وبين جهة إصدار تراخيص الجمعيات الأهلية التنموية، الخيرية، والتعاونية والتي حددت بان تكون جهة الشؤون الاجتماعية في المحافظة من اختصاصها منح تراخيص الجمعيات الأهلية والتنموية والخيرية فقط والإشراف عليها ومراقبة عملها حتى لا تتحول إلى أدوات أو منابر للمزايدة ومظلة يراد بها تزييف الحقائق لأعضائها

بكل الاتجاهات

زعيما الصين واليابان يعتزمان لعب مباراة تنس طاولة

زعيم الصين واليابان

طوكيو / 14أكتوبر / رويترز:

ذكرت وكالة كيودو اليابانية للأنباء أن رئيس وزراء اليابان ياسو فوكودا والرئيس الصيني هو جين تاو سيتقابلان في مباراة لتنس الطاولة في خطوة تعيد للأذهان دبلوماسية البنج بونج التي أسهمت في تدعيم الروابط بين الولايات المتحدة والصين خلال السبعينات من القرن المنصرم.

ونقلت الوكالة عن مصادر لم تسمها أنه من المرجح أن يواجه الرئيس الصيني فوكودا في مباراة لتنس الطاولة بطوكيو في الثامن من مايو المقبل بجامعة واسيدا.

وزيارة هو جين تاو هي الاولى لرئيس صيني الي هذا البلد خلال عقد ، ورغم أن العلاقات بين الجارتين تحسنت منذ زيارة رئيس الوزراء الياباني السابق شينزو ابي للصين منذ 18 شهرا إلا أن الزعيمين أمامهما مشكلات عديدة.

هذا ولم تظهر أي موشرات عن إمكانية التوصل لتسوية لخلاف طويل الأمد على تطوير حقول للغاز تحت البحر الذي يفرق بين البلدين كما يتوقع أن يثير فوكودا قضية تعامل الصين مع الاحتجاجات في التبت.

وقد تثار أيضا قضية سلامة المنتجات الغذائية بعد مرض عدد من اليابانيين تناولوا معجنات مستوردة من الصين في وقت سابق من الشهر الجاري.

محاكمة بريجيت باردو لأهانتها المسلمين

بريجيت

باريس /14أكتوبر/ رويترز:

خضعت النجمة السينمائية الفرنسية السابقة بريجيت باردو لمحاكمة لإهانتها المسلمين وهي المرة الخامسة التي تواجه فيها تهمة «إثارة الكراهية العنصرية» بشأن تعليقاتها المثيرة للجدل عن الإسلام والمسلمين.

وطلب الادعاء من محكمة باريس فرض عقوبة الحبس لمدة شهرين مع إيقاف التنفيذ وغرامة 15000 يورو (23760 دولارا) على الممثلة البالغة من العمر 73 عاما والتي كانت تعد رمزا للإغراء الجنسي لقولها إن الجالية المسلمة «تدمر بلدنا وتفرض تصرفاتها.»

وأبلغت المدعية ان دو فونتيت المحكمة إنها تريد عقوبة أشد من المعتاد مضيفة « أصابني شيء من الضجر من مقاضاة السيدة باردو.»

ولم تحضر باردو الجلسة وقالت إنها قادرة على ذلك بدنيا. ويتوقع صدور الحكم خلال بضعة أسابيع.

هذا وقد شكت جماعات مناهضة للعنصرية العام الماضي من تعليقات باردو بشأن ذبح المسلمين للأضاحي في عيد الأضحى في خطاب إلى الرئيس نيكولا ساركوزي نشرته فيما بعد مؤسسة تابعة للممثلة السابقة.

والنجمة الفرنسية باردو تركت السينما في السبعينات و أصبحت ناشطة بارزة في الدفاع عن حقوق الحيوان لكنها أثارت أيضا جدلا باستنكارها لتقاليد إسلامية والهجرة من بلدان غالبية سكانها من المسلمين ، وقد فرضت أربعة غرامات على باردو من قبل لاتهامها بإثارة الكراهية العنصرية منذ عام 1997 وبلغت قيمة الغرامة الاولى 1500 يورو وكانت أحدث غرامة 5000 يورو.

موظفو القطاع البيطري يحصنون ضد أنفلونزا الطيور في اليابان

موظفين بالقطاع البيطري

طوكيو/14أكتوبر/ رويترز:

أعلنت وزارة الصحة اليابانية أنها تعتزم تحصين ستة آلاف موظف بالقطاع البيطري بأمصال احتياطية لاختبار فعاليتها وآثارها الجانبية المحتملة.

وقال مسؤول بالوزارة ان الخطة التي أعدت وفقا لاقتراحات بعض نواب البرلمان والخبراء بضرورة التحصين قبل وقوع وباء للانفلونزا ستقدم للجنة من الخبراء للموافقة عليها.

و أضاف انه في حال إقرارها تجرى التحصينات قبل نهاية العام المالي في مارس 2009 في أول حالة بالعالم يجري فيها تحصين مثل هذا العدد من الناس للوقاية من أي وباء محتمل. والأمصال مأخوذة من سلالات لفيروس اتش5 ان1 من الصين واندونيسيا.

وأوضح المسؤول انه إذا ثبتت فعالية التحصين الأول فإن الوزارة ستدرس تحصين عشرة ملايين شخص آخرين خاصة المنخرطين في أعمال تخص الحفاظ على البنى التحتية للمجتمع كالغاز وشبكات الكهرباء.

وتتوقع الحكومة أنه في حال وقوع وباء فإن ربع السكان قد يصابون بالعدوى وان ما يصل إلى 640 ألفا سيلقون حتفهم.

وقالت الوزارة انه تم بالفعل الموافقة على الامصال الاحتياطية داخل اليابان وانتجتها مؤسسة أبحاث الامراض الجرثومية التابعة لجامعة اوساكا ومعهد كيتاساتو.

الجدير بالذكر ان اليابان قد خزنت أمصالا لعشرة ملايين شخص مستعينة بسلاسل لفيروس اتش5 ان1 من الصين واندونيسيا وفيتنام. وحتى الآن ترى الحكومة انها ستستخدمها فقط فور وقوع وباء.

مع الأحداث

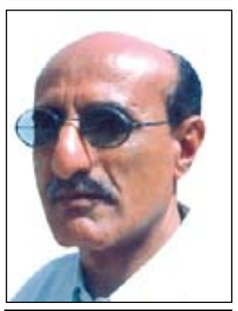

محمد مرشد الاهدل

آخر برميل نفط!!

" لو كان العراق يزرع فجلاً هل كنا سنقوم بغزوه..؟ "

هكذا تحدث احد قادة القوات الأمريكية التي تحتل العراق منذ مطلع ابريل 2003م وبذلك يكون هذا العسكري قد أكد ما قيل بعد الحرب العالمية الثانية 1945م بأن من يريد أن يسيطر على العالم يجب أن يسيطر على منابع النفط وهذا ما حدث فعلاً من الادارات الأمريكية لتنفيذ استراتيجيتها للسيطرة على منابع النفط وخاصة الثروة النفطية العراقية..

ويأتي الاحتلال الأمريكي للعراق بعد أربعة أشهر من إعلان (فانزويلا) في ديسمبر 2002م وقف ضخ نفطها إلى الولايات المتحدة التي تؤكد الإحصاءات أن احتياطها الخام من النفط يأتي في المرتبة الحادية عشرة وبكميات قليلة جداً قد لا تكفي خلال السنوات الثلاثين القادمة الأمر الذي حتم على (بوش) احتلال منابع النفط العراقية التي يصل احتياطها إلى (1170 مليار برميل) ليكون حالياً في المرتبة الثانية بعد السعودية وتؤكد الأنباء أن هذا الرقم من الاحتياطي العراقي يمكن أن يزداد بواقع (100 مليار برميل) في حالة استكمال استكشاف واستخراج النفط من مواقع لا تزال غير عاملة نظراً لان فترة الثمانينات التي عاشها العراق لم تسمح بذلك .. حتى ان الرئيس العراقي الراحل صدام حسين كان يصرح حينها بأن (آخر براميل للنفط سيتم ضخه إلى العالم من العراق).

وحينها لم يكن واضحاً ما يقصده (صدام حسين)..

الفضائيات والإحصاءات تفيد بأن الاحتلال الأمريكي للعراق ومنذ اليوم الأول يؤدي إلى استمرار (سلب الثروة النفطية العراقية) بهدف توفير احتياجات الولايات المتحدة وتسديد فاتورة الحرب للشركات التي تساند عملية الاحتلال بحيث صار احتكار النفط العراقي مقتصراً استثمارة على الشركات الأمريكية فقط.

وتوضح الدراسات والأبحاث أن كمية النفط العراقي المفقودة وصلت إلى (60 مليون برميل) عام 2005م و(44 مليون برميل) عام 2006م و(أكثر من 21 مليون برميل) عام 2007م بمجموع يصل إلى 125 مليون برميل) وبقيمة تقدر بـ(6.66 مليار دولار) لكن هذه الأرقام كما يؤكد المتخصصون العراقيون في هذا الشأن تعتبر قليلة ويتوقع أن تكون أكثر من ذلك لان الاهتمام الأمريكي بالنفط العراقي قد كان واضحاً منذ اليوم الأول لسقوط بغداد والغزو عندما قامت القوات الأمريكية بالحفاظ فقط على وزارة النفط.

وإذا كان الهدف من الاحتلال الأمريكي للعراق نهب الثروة في إطار ثروات المنطقة عموماً وتقسيم دولها لتكون (إسرائيل هي الدولة المتقدمة)..

وإذا كان ماهو حاصل خلال خمس سنوات من الاحتلال وما يرافق ذلك من مآسي وويلات للشعب العراقي من قتل وتشريد ونهب لثرواته .. فهل سيكون آخر برميل نفط إلى العالم من العراق خاصة وان الخبراء في هذا المجال يؤكدون حتمية نضوب النفط خلال الخمسين عاماً القادمة..

شبابنا والممنوعات

داليا عدنان الصادق

يتعاطى شبابنا أصنافاً عدة من الممنوعات ومنها القات والمخدرات إضافة إلى هذا فهم يتعاطون حبوب(الديز بم) التي يضعونها في المشروبات الغازية أثناء تعاطيهم القات إنهم لا يدركون مدى خطورة تلك الأشياء التي يتعاطونها وهم في هذا السن المبكر من العمر وكما اننا نشاهد الشباب من طلبة المدارس الثانوية يقفون طوابير على أكشاك التمبل لشراء التمبل الذي توضع فيه أشياء ضارة بالصحة مثل السوكة والنورة..

والذي زاد الطين بله ان هؤلاء الطلبة يمضغون التمبل ويدخنون السجائر في الفترة التي يذهبون بها إلى المدرسة والذي أدهشني كثيراً وزاد حزني عندما رأيت بعض من الشباب عند بائعي الشمة يشترون شمة وهي مادة سامة يضعونها تحت اللسان فكيف هؤلاء الشباب يتلقون العلم وهم في هذه الحالة السيئة كل هذه المواد التي يتعاطاها شبابنا اليوم هي من الممنوعات لأنها مواد سامة ينتحر بها شبابنا انتحاراً بطيئاً وهم لا يعلمون مدة خطورتها على حياتهم..

إن هناك الكثير من الأسئلة التي تجول في ذهني لماذا أصبح شبابنا اليوم في هذه الحالة السيئة من الأخلاق إنهم لا يدركون مدى أضرار هذه المواد التي يتعاطونها إضافة إلى ذلك ماهي العواقب الوخيمة التي يجلبونها لآبائهم لماذا يتصرف هؤلاء الشباب مثل هذه التصرفات السيئة وهم مستقبل الغد المشرق الذين يضع فيهم آباؤهم آمالهم وأحلامهم لتحقيق مالا يستطيعون تحقيقه بالرغم ان ظروف شبابنا اليوم أفضل من الظروف التي مر بها آباءهم فهم الآن يعيشون في عصر التكنولوجيا والتطور بينما آباؤهم لا يدركون معنى هذه التقنيات الحديثة وأجهزة الكمبيوتر المتوفرة لهم حالياً.

ولكن رغم توفير سبل الراحة لهم إلا أنه مايزال الطالب مستهتراً لا يحرص على صحته ولا يحرص على مذاكرة دروسه ويقع في الأخير أباؤهم الذين لا ذنب لهم في هذا السلوك السيئ الذي يقوم به أبناؤهم ضحية لتعاطيهم هذه المواد الضارة والممنوعة التي تضر بصحتهم وبسلوكياتهم كشباب المستقبل المشرق..

لذا نأمل من جميع الآباء أن يوجهوا أبناءهم توجيهاً صحيحاً وان لا يتركوا الحبل على الغارب فعليهم مراقبتهم وان لا تكون تربيتهم لأبنائهم فيها تدليل لان هذه التصرفات تجعل الأبناء يصرون على اخذ الأشياء التي يريدونها من أسرهم وهم على ثقة بأنهم سيحصلون عليها لأنهم " مدللين" خاصة وان كان الولد وحيد والديه فيكون " تدليله أكثر من الذي عنده إخوة"..

فلا فرق في ذلك وإنما على الآباء مراقبة أبنائهم وتوفير لهم الحرية المعقولة وان لا يترك لهم الحبل على الغارب كما وقد ذكرت هل فهمتموني!!